الحكومة الفلسطينية تندد بإغلاق الاحتلال المسجد الأقصى

مسؤول فلسطيني: إسرائيل تدق طبول الحرب الدينية

الأراضي المحتلة – «وكالات»: أغلقت الشرطة الإسرائيلية الخاصة المسجد الأقصى المبارك أمام المصلين، وسط اقتحامات واسعة لعشرات المستوطنين، يقودها قائد الشرطة الإسرائيلية في القدس (يورم ليفي)، مع كبار المتطرفين.

وذكرت وكالة الأنباء الفلسطينية (وفا) أمس الخميس أن الشرطة الإسرائيلية فرضت في بادئ الأمر إجراءات مشددة على دخول المصلين، واحتجزت بطاقاتهم الشخصية على بوابات المسجد، ثم منعت دخول من تقل أعمارهم عن الأربعين عاما، قبل أن تمنع دخول المصلين بشكل تام إلى المسجد، تزامنا مع اقتحامات واسعة يقودها قائد الشرطة الإسرائيلية في القدس، وبرفقته والدة مستوطنة قتيلة، إحياءً لذكراها السنوية.

وأضافت أن ما تسمى منظمات «الهيكل المزعوم»، ووزير الزراعة بالحكومة الإسرائيلية «أوري أرائيل» دعوا أمس جمهور المستوطنين إلى المشاركة الواسعة في اقتحامات جماعية للمسجد الأقصى اليوم الخميس، إحياء لذكرى مقتل المستوطنة هيليل أرائيل»، والتي قتلت العام الماضي بإحدى مستوطنات الخليل.

وتسود المسجد الأقصى أجواء شديدة التوتر، وسط هتافات تكبير احتجاجية من قبل المصلين، ووسط استنفار لحراس وسدنة المسجد المبارك.

من جهتها نددت حكومة الوفاق الفلسطينية بإغلاق السلطات الإسرائيلية أمس الخميس المسجد الأقصى، في شرق القدس أمام المصلين الفلسطينيين.

وقال الناطق باسم الحكومة طارق رشماوي في بيان، إن الإجراء الإسرائيلي «يتنافى مع كافة القيم والأخلاق الإنسانية ويمثل تجاوزاً خطيراً لكافة القوانين الدولية وانتهاكاً صارخاً لقرارات المجتمع الدولي».

وأكد رشماوي على «ضرورة أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات فورية، ورادعة لوقف سلطات الاحتلال، ومنعها من الاستمرار في ارتكاب المزيد من الجرائم بحق أبناء شعبنا، ومقدساته الإسلامية والمسيحية».

وشدد على الموقف الفلسطيني بأن «القدس الشرقية ستبقى هي العاصمة الأبدية لدولة فلسطين، وهذه الجرائم والممارسات التي تقدم عليها سلطات الاحتلال لن تثنينا عن مواصلة كافة الجهود وتسخير الإمكانيات من أجل تعزيز صمود أبناء شعبنا على كافة الأراضي الفلسطينية وتحديدا في مدينة القدس الشرقية».

من ناحية أخرى استنكر قاضي قضاة فلسطين، ومستشار الرئيس للشؤون الدينية والعلاقات الإسلامية محمود الهباش، الاقتحامات المتكررة للمسجد الأقصى المبارك والتي يقودها قائد شرطة الاحتلال الإسرائيلي بالقدس يورام هليفي، وبطلب من وزير الزراعة الإسرائيلي أوري أريئيل، وفقا لوكالة «معا» الفلسطينية.

وأكد قاضي القضاة أن الاستمرار بهذه الاقتحامات بين الحين والآخر وبمباركة من المستوى السياسي الإسرائيلي وبشكل علني، يلزم العالم بأن يقف عند مسؤولياته وأن يتدخل بشكل جاد لوضع حد لهذه الانتهاكات، إن كان يرغب في تحقيق السلم في العالم وخاصة في المنطقة.

وقال إن «إسرائيل بأفعالها هذه، تحاول أن تضع حداً نهائياً لعملية السلام، وتبرهن بما لا يدع مجالاً للشك أنها لا تريد السلام وأنه غير موجود في الأصل في أجندتها، كما أنها تدق طبول الحرب الدينية بإثارة المشاعر الدينية لدى مليار ونصف مليار مسلم في جميع أرجاء العالم».

وأشار الهباش إلى أن المجموعات المتطرفة المدعومة من قبل المستوى السياسي والأمني الإسرائيلي، تستغل أي مناسبة أو حدث ديني أو سياسي، لتربطه بعملية الاقتحامات المستمرة للمسجد الأقصى المبارك، في محاولة للتغطية على جرائمها بحق المسلمين والمقدسات الإسلامية في القدس، ومنعهم من ممارسة شعائرهم الدينية المكفولة بالقانون الدولي، وتهيئة الأجواء لبسط التقسيم الزماني والمكاني على الحرم القدسي الشريف على غرار الحرم الإبراهيمي الشريف، مشدداً على أن هذه المقدسات هي تراث إسلامي فلسطيني خالص ولا حق لغير المسلمين فيه، كما أكدت عليه قرارات اليونسكو الأخيرة.

ودعا الهباش المجتمع الدولي والمنظمات والمؤسسات الحقوقية والمجتمع الدولي، إلى وقفة جادة تجاه هذه الاقتحامات والاعتداءات، مشدداً في الوقت نفسه على وجوب شد الرحال والتواجد الدائم في المسجد الأقصى من خلال تكثيف زيارات العرب والمسلمين للقدس ومقدساتها، لإجبار الاحتلال على وقف مخططاته الساعية لتغيير الواقع الديمغرافي والديني في العاصمة الفلسطينية المقدسة.

من جانب آخر اقتحم مئات المستوطنين أمس الخميس قبر يوسف في مدينة نابلس شمال الضفة الغربية المحتلة، تحت حماية مشددة من قوات الاحتلال الإسرائيلي.

وأكد شهود عيان لوكالة «صفا» أن أعداداً كبيرة من الحافلات تقل جنوداً إسرائيليين اقتحمت شرق نابلس بعد منتصف الليل قادمة من حاجز بيت فوريك شرقي المدينة، تبعها اقتحام عدة حافلات تقل مئات المستوطنين.

وانتشرت قوات الاحتلال في الشوارع المحيطة بقبر يوسف، واندلعت على الفور مواجهات مع عشرات الشبان الذين رشقوها بالحجارة وألقوا باتجاهها قنابل حارقة «مولوتوف»، فيما أطلق الجنود الرصاص وقنابل الصوت والغاز المسيل الدموع.

من جهة أخرى أضرم مستوطنون متطرفون النار بعشرات أشجار الزيتون المعمرة في بلدتي قريوت وبورين جنوب مدينة نابلس شمال الضفة الغربية المحتلة، تحت غطاء وحماية من جنود جيش الاحتلال الإسرائيلي الذي وفر لهم الحماية ومنع الفلسطينيين من الوصول.

وأشارت مصادر فلسطينية إلى أن عشرات المستوطنين دخلوا إلى أراضي بلدة قريوت المجاورة لثلاث مستوطنات إسرائيلية وأضرموا النار بالعشرات من أشجار الزيتون المعمرة والمثمرة، ما ألحق ضرراً كبيراً بها، وما يعود بأضرار كارثية على المزارعين.

وقال الناشط في بلدة قريوت بشار القريوتي «إن عشرات المستوطنين من مستوطنة عيليه المجاورة للبلدة أقدموا على إضرام النار بعدد من الأشجار خلال أيام عيد الفطر السعيد، بعد عمليات حرق تكررت خلال أيام شهر رمضان المبارك».

وجاء إحراق الأشجار في بلدة قريوت تزامناً من إحراق المستوطنين المتطرفين لعشرات الأشجار المثمرة في بلدة بورين المجاورة، في هجمة منظمة يقودها المستوطنون من أجل الإضرار بالمزارعين الفلسطينيين والاستيلاء على أراضيهم.

وقال مسؤول ملف الاستيطان في شمال الضفة الغربية غسان دغلس أن المستوطنين أحرقوا نحو 600 شجرة زيتون مثمرة ومعمرة في هجمات شنوها على بلدة بورين جنوب مدينة نابلس، كان آخرها نحو 350 شجرة أحرقت يوم العيد، تحت غطاء من جيش الاحتلال الذي أعاق دخول طواقم الإطفاء.

مئات المستوطنين يقتحمون قبر يوسف وسط حماية جيش الاحتلال الإسرائيلي

■ مئات المستوطنين الإسرائيليين يقتحمون قبر يوسف في نابلس

بدء تطبيق مرسوم ترامب حول الهجرة جزئياً

الرئيس الأمريكي دونالد ترامب

واشنطن – «وكالات»: بدأ تطبيق قرار الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حظر دخول مواطني 6 دول ذات غالبية مسلمة أمس الخميس بعد قرار المحكمة العليا إعادة العمل به جزئياً رغم اعتراض مجموعات مدافعة عن حقوق الإنسان.

ولكن تطبيق القرار بعد 5 أشهر من المعارك القضائية يمكن أن تشوبه فوضى، لأسباب منها استخدام المحكمة في قرارها الإثنين الماضي عبارة رئيسية هي: «حسن النية»، فقد ذكرت المحكمة أن ترامب يمكنه فقط منع مسافرين من الدول المستهدفة ليس لديهم علاقة حسن نية مع شخص أو كيان في الولايات المتحدة.

وخلال 72 ساعة سبقت تطبيق القرار، جهد المحامون في دراسة النصوص القانونية لتعريف تلك العبارة، ويتعين عليهم وضع المعايير لمسؤولي الهجرة الأمريكيين والدبلوماسيين في إيران وليبيا والصومال والسودان وسوريا واليمن، وكذلك في نقاط الوصول الأمريكية، الذين سيقررون أيا من مسافري تلك الدول يمكنه دخول الولايات المتحدة.

ويقول المحامون المدافعون وكذلك المعارضون لحظر السفر إن «النتيجة يمكن أن تأتي بسيل من الاحتجاجات القانونية من قبل المسافرين والمهاجرين والمؤيدين لهم، مما سيبطئ أكثر ونيرة القادمين من الدول الست».

ويستعد محامو المهاجرين لبدء تطبيق الحظر قائلين إنهم سيتواجدون في المطارات لمساعدة أي مسافر تريد سلطات الهجرة إعادته، وقال «ائتلاف نيويورك للهجرة» اليوم إنه يعتزم التواجد في مطار جون كينيدي الدولي لمراقبة تأثير حظر ترامب المعدل للمسلمين والمهاجرين.

ويأتي تطبيق القرار الجديد غداة إعلان واشنطن أمس الأربعاء أنها ستطبق إجراءات أمنية جديدة مشددة على جميع شركات الطيران التي تسير رحلات إلى الولايات المتحدة، من دون تعميم حظر نقل الكومبيوترات المحمولة إلى مقصورة الركاب.

وقال وزير الأمن الداخلي جون كيلي إن «الإجراءات الجديدة تقضي خصوصا بإجراء عمليات تفتيش أكثر تكاملاً على الركاب المتوجهين إلى الولايات المتحدة، إضافة إلى تدقيقات مكثفة على المعدات الإلكترونية التي ينقلها الركاب معهم».

وقرار المحكمة العليا الصادر الإثنين الماضي ختم 5 أشهر من المعارك القضائية المسيسة، فقد ألغت المحكمة العليا جزئياً قرارات محاكم أدنى تعلق حظراً مدته 90 يوماً على مسافرين من الدول الست، قال ترامب إنه ضروري لرصد تهديدات إرهابية محتملة، وكما سمح لترامب بتطبيق حظر سفر مدته 120 يوماً على جميع المهاجرين.

وقالت المحكمة أنها ستنظر في القضية مجدداً في أكتوبر المقبل، ما يعني تطبيق الحظرين حتى ذلك الموعد علما بأنه يمكن تمديدهما إذا كانت إجراءات تدقيق المهاجرين لا تزال تعتبر ضعيفة جدا.

ويمكن أن يثير حظر وصول المهاجرين النقاش قبل تلك الفترة بكثير، فقد خفضت إدارة ترامب عدد المهاجرين الذين تستقبلهم سنويا إلى 50 ألفا، وقالت وزارة الخارجية أول أمس الثلاثاء إن «هذا العدد يمكن وصوله في الأسبوعين القادمين».

غير أن العديد من المسافرين غير المهاجرين المتفائلين من الدول الست، يمكن أن يتأثروا بالحظر، وقالت المحكمة إن «فقط من لديهم علاقة مهمة أو صادقة حسن نية مع شخص أو كيان أمريكي يمكن السماح له بدخول الأراضي الأمريكية في فترة الحظر، وهذا يشمل، في مثال المحكمة، من لديهم أقارب وقبول في الجامعات أو وظائف».

والسؤال الآن ما إذا كان ذلك ينطبق على شخص ليس لديه روابط عائلية وثيقة أو قدم طلبا إلى جامعة أو وظيفة ولم يتلق جوابا بعد، وكتب القاضي المحافظ كلارنس توماس الذي يريد تطبيق الحظر على كل المسافرين من الدول الست، أنه يخشى أن يكون القرار غير قابل للتطبيق.

وأضاف إن «القرار سيولد سيلا من الدعاوى حتى حل مسألة الجدارة، فيما يسعى الأطراف والمحاكم لتحديد ما تتضمنه علاقة حسن النية».

وقالت المتحدثة باسم وزيارة الخارجية هيذر نويرت إن «الوزارة بانتظار محامي وزارة العدل لتقديم الإرشادات حول عبارة «حسن النية»، وتابعت «ليس لدينا تعريفا بذلك بعد في وزارة الخارجية»، وأضافت «الجميع يريدون تطبيق ذلك بشكل صحيح».

وقال المتحدث باسم وزارة الأمن الداخلي ديفيد لابان إن «الوزارات الثلاث تتناقش في المسألة»، وصرح في وقت سابق هذا الأسبوع «سيتم تقديم الإرشادات في الوقت المناسب للتطبيق اليوم».

بكين: الحديث عن بناء قاعدة عسكرية بباكستان «محض تكهنات»

بكين تحاول بناء قاعدة عسكرية في باكستان

بكين – «وكالات»: قالت الصين أمس الخميس، إن الحديث عن بناء قاعدة عسكرية لها في باكستان هو محض تكهنات.

وجاء تصريح الصين رداً على تقرير لوزارة الدفاع الأمريكية (البنتاغون) في وقت سابق من هذا الشهر ذكر بالاسم باكستان دون غيرها من الدول كموقع محتمل لبناء قاعدة عسكرية صينية في المستقبل.

وتنبأ البنتاغون بأن تبني بكين على الأرجح قواعد عسكرية إضافية خارج أراضيها بعد منشأتها في جيبوتي.

ورد المتحدث باسم وزارة الدفاع الصينية وو تشي آن على سؤال عما إذا كانت بكين تنوي بناء قاعدة بحرية لها في مدينة جوادار الباكستانية الساحلية، حيث تملك استثمارات، بالقول «الحديث عن بناء الصين قاعدة عسكرية في باكستان هو محض تكهنات».

وأثار بناء قاعدة عسكرية صينية في جيبوتي، التي تقع عند الزاوية الشمالية الغربية من المحيط الهندي، مخاوف في الهند من أن تنضم هذه الدولة إلى التحالفات العسكرية والمنشآت الصينية في الدول المحيطة بالهند مثل باكستان وبنجلادش وميانمار وسريلانكا.

فنزويلا: استدعاء المدعية العامة للمثول أمام المحكمة ومنعها من السفر

كاراكاس – «وكالات»: أصدرت المحكمة العليا في فنزويلا الأربعاء قراراً بمنع المدعية العامة للبلاد لويزا أورتيغا المعارضة للرئيس نيكولاس مادورو من السفر إلى الخارج، وأمرتها بالمثول أمامها في 4 يوليو لتحديد ما إذا كانت ستحاكم أم لا.

وقالت المحكمة في بيان، إن «جلسة الاستماع الشفهية والعامة حدد موعدها في 4 يوليو (تموز) لتحديد ما إذا كانت المدعية العامة ستحاكم أم لا»، مشيرة إلى أن القرار أرفق بأمر يقضي بمنع أورتيغا من السفر وبتجميد أرصدتها وأموالها.

وأورتيغا كانت من أنصار التيار التشافيزي لكنها زادت في الأسابيع الأخيرة من انتقاداتها للرئيس مادورو، ليصل بها الأمر إلى اتهامه باستخدام «إرهاب الدولة» عبر حض قوات الأمن على استخدام العنف بمواجهة التظاهرات التي تعم البلاد منذ نحو 3 أشهر.

وكلفت النائبة العامة أورتيغا خلال الأسابيع القليلة الماضية انتقاداتها لحكومة مادورو، واتهمتها بالسعي لمصادرة السلطة وقمع التظاهرات المناهضة لها ما أدى إلى مقتل 76 شخصاً منذ مطلع أبريل الماضي.

وأعلنت حكومة الرئيس مادورو أنها تعرضت أول أمس الثلاثاء لمحاولة انقلابية، عندما قامت مروحية يقودها شرطي بإلقاء 4 قنابل، حسب قولها، على مبنى المحكمة العليا في كراكاس.

غابريل: طلب أردوغان الحديث لمواطنيه في ألمانيا «مرفوض»

برلين – «وكالات»: أكد وزير الخارجية الألماني زيغمار غابريل، أنه سيتم رفض الطلب الذي قدمه الرئيس التركي رجب طيب أردوغان للحديث إلى مواطنيه على هامش قمة مجموعة العشرين التي تستضيفها ألمانيا الأسبوع القادم.

وفي وقت سابق من أمس الخميس، أفاد وزير الخارجية الألماني بأن الرئيس التركي رجب طيب أردوغان طلب التحدث مع المواطنين الأتراك في ألمانيا الأسبوع القادم.

وقال غابرييل أمس: «إن حكومته ترى أنه من غير المناسب أن يشارك الرئيس التركي رجب طيب أردوغان في أحداث عامة في ألمانيا، خارج نطاق قمة الدول العشرين نظراً للتوتر الحالي بين البلدين».

وقال غابرييل للصحافيين المرافقين له في رحلته إلى روسيا: «إن تركيا طلبت إذناً رسمياً أمس الأربعاء للسماح لأردوغان بإلقاء خطاب أمام مواطنين أتراك يعيشون في ألمانيا خلال زيارته لها رغم أنه نصح أنقرة قبل أسبوعين بعدم التقدم بهذا الطلب».

وأضاف الوزير أن الحكومة الألمانية لا تريد إثارة مشاعر الأتراك الذين يعيشون في ألمانيا ومن يحملون جنسيتي البلدين.

وتجدر الإشارة إلى أن ألمانيا وغيرها من الدول الأوروبية تنتهج نهجاً حذراً بشأن السماح بمثل هذه اللقاءات، تخوفاً من احتمال تحولها إلى ما يشبه بصورة خطيرة السماح بحملات سياسية تركية على أراضيها.

وكانت ألمانيا منعت فعاليات كان مسؤولون أتراك يحاولون فيها مخاطبة الناخبين الأتراك قبل الاستفتاء على التعديلات الدستورية في تركيا، ما أثار غضب أردوغان الذي شن هجوماً على قادة أوروبيين ونعتهم بـ«النازيين»، وغيرها من الصفات.

وزير الخارجية الألماني زيغمار غابريل

كولومبيا: جيش التحرير الوطني يطالب بوقف النار على خطى «فارك»

طالبت جماعة جيش التحرير الوطني المتمردة الكولومبية بوقف إطلاق النار، وذلك بعد أن سلم متمردو حركة القوات المسلحة الثورية (فارك) اليسارية المتمردة جميع أسلحتهم رسمياً هذا الأسبوع.

وكتب قائد جيش التحرير الوطني جابينو رودريجيز في خطاب أرسل إلى أساقفة كولومبيين وغيرهم من رجال الدين ونشر أمس الأربعاء: «إذا تصرفت جميع الأطراف في مواجهة الواقع الكولومبي ونحّت مصالحها الخاصة جانباً، فبإمكاننا تمهيد الطريق أمام سلام كامل وستكون قادرين على الاتفاق على وقف ثنائي لإطلاق النار».

وتوصل متمردو فارك إلى اتفاق سلام مع الحكومة العام الماضي، وسلموا أول أمس الثلاثاء جميع أسلحتهم بمقتضى الاتفاق، ويتفاوض متمردو جيش التحرير الوطني حالياً مع الحكومة حول اتفاق سلام مماثل، إلا أن تلك الجماعة كثفت هجماتها مؤخراً، وقال رودريجيز في الخطاب الذي أشار أيضا إلى زيارة البابا فرنسيس القادمة إلى البلاد في سبتمبر المقبل: «منذ أن بدأت المحادثات مع الحكومة الحالية، أكد جيش التحرير الوطني ضرورة الاتفاق على وقف ثنائي لإطلاق النار»، وأضاف «الزيارة يمكن أن تصبح حدثاً مهماً لتعزيز عملية السلام في كولومبيا».